LCPS
المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

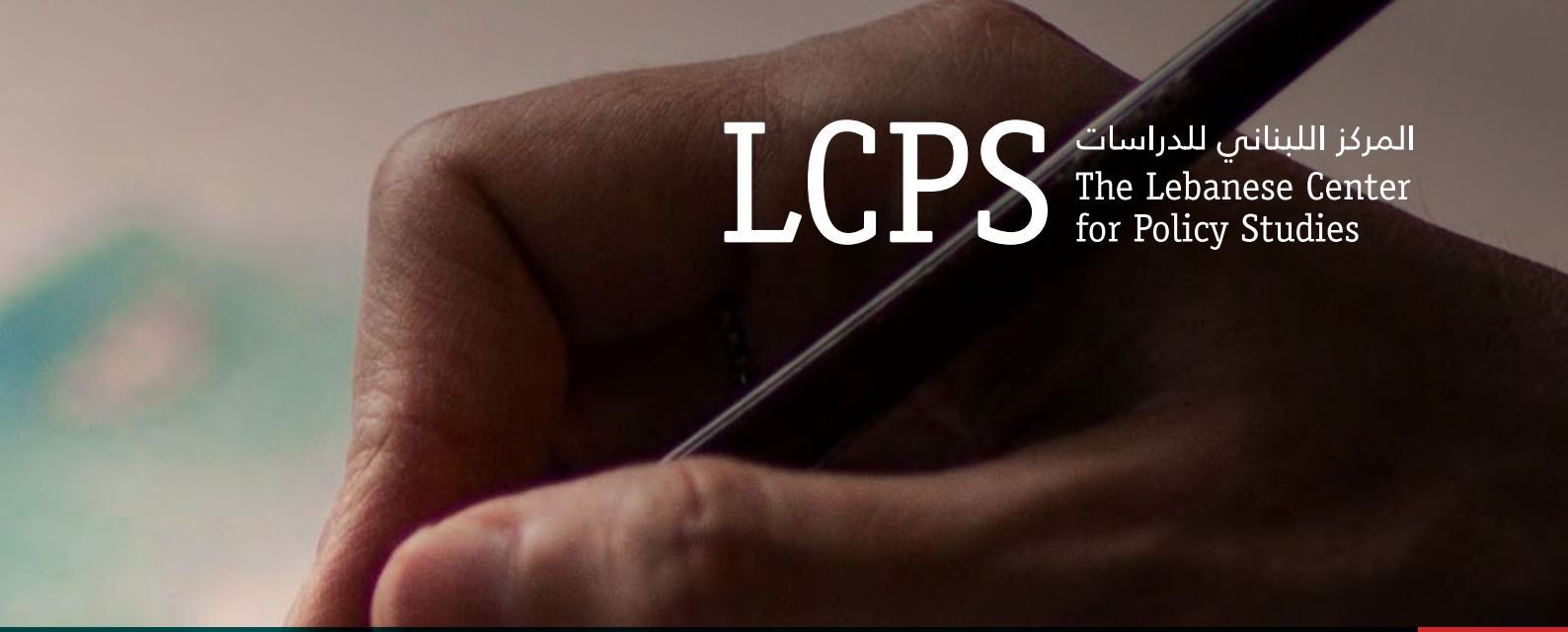

ورقة سياسة عامة

ت 1 2024

الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان:

كيف يمكنها الازدهار في ظلّ اقتصادٍ متعثّر؟

لينا س. مدّاح

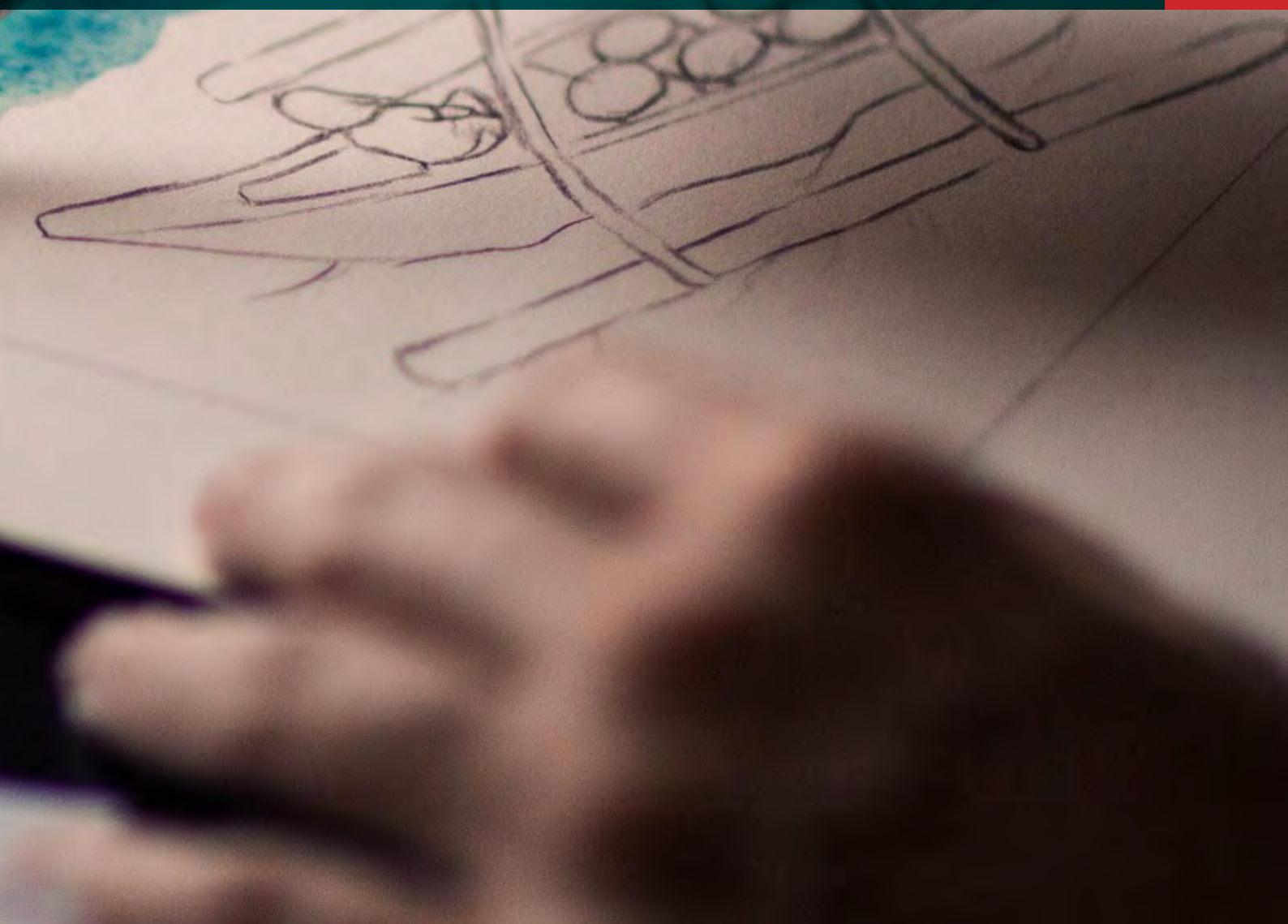

تأسَّسَ المركز اللبناني للدراسات عام 1989، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسِّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

أُنجزت ورقة السياسة العامة هذه بدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية- مكتب لبنان. إنّ الاراء الواردة فيها لا تعكس بالضرورة وجهة نظر الجهة المانحة.

© حقوق النشر محفوظة 2024
المركز اللبناني للدراسات

تنفيذ التصميم زينة خيرالله

برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب 215-55، شارع ليون،
رأس بيروت، لبنان

رقم الهاتف: 301 799 1 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org

الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان:

كيف يمكنها الازدهار في ظلّ اقتصادٍ متعثّر؟

لينا مدّاح

لينا مدّاح باحثة اقتصادية رئيسة في المركز اللبناني للدراسات. تشمل مجالات عملها الاقتصاد المُدني والمناطقي، وتحليل الجغرافيا الاقتصادية، وديناميكيات الشركات، والصناعات الثقافية والإبداعية، والأنظمة البيئية لريادة الأعمال المحلية. تحمل مدّاح شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة روفيرا إي فيرجيلي في إسبانيا، وهي حاليًا أستاذة مساعدة في قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية. قبل انضمامها إلى المركز اللبناني للدراسات، عملت في منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في البندقية في إيطاليا، وكانت باحثة زائرة في مختبر الاقتصادات الإقليمية التطبيقية في جامعة إلينوي في إربانا-شامبين في الولايات المتحدة الأميركية، وباحثة اقتصادية في قسم الاقتصاد في جامعة روفيرا آي فيرجيلي، إسبانيا.

المُلخص التنفيذي

لطالما أسهمت الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان في تعزيز الهوية الوطنية، وتحقيق النموّ الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وهي تشمل الإعلام وفنون الأداء والنشر والهندسة المعمارية والتصميم. تُشكّل هذه الصناعات ما يَصِل إلى 5% من الناتج المحلّي الإجمالي، وتُوفّر فُرَص عمل لعشرات الآلاف، ما يجعلُها عنصرًا أساسيًا في البِنية الاجتماعية والاقتصادية للبنان. لكنَّ هذا القطاع يُواجِهُ اليوم ضغوطًا شديدة نتيجة الانهيار الاقتصادي المتفاقم، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب سياسة ثقافية متماسكة.

التحدّيات الرئيسية

- **الضعف المالي والمؤسّسي:** يُواجِه هذا القطاع عبئًا ضريبيًّا مرتفعًا، وانعدام الدعم، وانخفاضًا شديدًا في الاستثمارات العامّة. وأدّى تشتُّت الحوكمة إلى غياب الإطار القانوني الواضح، والدعم المُنظَّم، وشبكات الحماية الاجتماعية للفنّانين والعاملين في المجال الثقافي.
- **هجرة الأدمغة والمواهب:** يُغادِر لبنان عددٌ كبيرٌ من المهنيّين في القطاع الإبداعي، ما يُسهِم في إضعاف الإنتاج الثقافي المحلّي وفقدان الريادة الإقليمية.
- **تراجُع السياحة الثقافية والأنشطة الفنّية:** بعد أن كانَ لبنان مركزًا إقليميًّا للمهرجانات والعروض الدولية، باتَ يُعاني اليوم من صعوبة استقطاب العروض العالمية والجمهور الدولي بسبب المخاوف الأمنية، والعوائق البيروقراطية، والتكاليف الباهظة.
- **البِنى التحتية غير المُطوَّرة:** تُعاني المتاحف ودور النشر والمساحات الإبداعية من نقص التمويل، والصعوبات اللوجستية، وغياب التكنولوجيات الحديثة، ولا سيّما في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحوُّل الرقمي.
- **الافتقار إلى البيانات وغياب الاستراتيجية الثقافية:** تُعرقَل عملية وضع السياسات جرّاء قلّة الإحصاءات الموثوقة وغياب الجهة المركزية المعنيّة بالتخطيط للقطاع وتنسيقه.

الفُرَص والتوصيات الاستراتيجية

- **إنشاء هيئة وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية** من أجل توحيد الحوكمة، ووضع سياسة ثقافية شاملة، وتنسيق الجهود بين الوزارات المعنيّة.
- **الترويج للمهرجانات والسياحة الثقافية** من خلال تمديد المواسم، وخفض الضرائب، وتسهيل الشراكات التمويلية بين القطاعَيْن، العامّ والخاصّ.
- **دعم حقوق الفنّانين وأمنهم الوظيفي** عبر توفير شبكات الحماية الاجتماعية، والإعفاءات الضريبية، وأُطُر التنقّل الدولي.

- **تعزيز التحوُّل الرقمي** من خلال التدريب على الذكاء الاصطناعي، ومِنَح التكنولوجيا، والتعاون مع الجامعات.
- **توسيع التعليم والمسارات المهنية** في مجالات الإدارة الثقافية، والإعلام، والتصميم، والسياحة.
- **تعزيز التعاون الإقليمي والدولي،** ولا سيّما مع دول مجلس التعاون الخليجي والشركاء الأوروبيين، بهدف الوصول إلى مصادر التمويل، والإنتاجات المشتركة، والتبادلات الثقافية.
- **تحديث البنى التحتية العامّة** وضمان سهولة الوصول إلى المواقع الثقافية، وخصوصًا من خلال تحسين النقل والدعم اللوجستي.

رغم التراجُع الذي يشهده القطاع الثقافي في لبنان، لا يزال يتمتّع بإمكانات هائلة. يُمكن التدخّلات السياسية المُوجَّهة والشراكات الإقليمية والتحديثات الرقمية أن تُسهِم في إعادة تموضع الصناعات الثقافية والإبداعية كقوّة مُحرِّكة في مسار التعافي الاقتصادي، وتعزيز الحضور الثقافي للبنان على المستوى العالمي. فإنَّ من شأن إحياء المنظومة المتكاملة للصناعات الثقافية والإبداعية أن يُحافِظ على الإرث الفنّي الغنيّ للبنان، ويُولِّد في الوقت نفسه نموًّا اقتصاديًّا شاملًا وفُرَص عمل للشباب في بلدٍ بأمسّ الحاجة إلى كليهما.

المقدّمة

تُشكِّل الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان قطاعًا محوريًّا يتمتّع بإمكانات كبيرة لدفع عجلة النموّ الاقتصادي، وتعزيز الصمود الثقافي، وتوسيع آفاق التعاون الدولي. وتشمل هذه الصناعات مجموعةً متنوّعة من المجالات، منها الإعلام، والنشر، وفنون الأداء، والمهرجانات، والهندسة المعمارية، والتصميم، والموسيقى، والسينما، وصناعة المجوهرات، والصناعات الإبداعية الرقمية. وقد أدّت هذه القطاعات دورًا أساسيًّا تاريخيًّا في رسم ملامح الهوية الثقافية للبنان والإسهام في ناتجه المحلّي الإجمالي.

يُعتبَر إسهام الصناعات الثقافية والإبداعية في الاقتصاد اللبناني كبيرًا. فقد شكّلت هذه الصناعات ما يُقارِب 4.75% إلى 5% من الناتج المحلّي الإجمالي، وولّدت نحو مليار دولار أميركي من الإيرادات السنوية الناتجة من الأنشطة المُسجَّلة رسميًّا بين عامَيْ 2016[1] و2019[2]. أمّا من حيث فُرَص العمل، فتُوفِّر هذه الصناعات وظائف لنحو 13,000 شخص يعملون في المهن الفنّية. ومع ذلك، تُشير التقديرات الأوسع إلى أنَّ ما يَصِل إلى 75,000 شخص، أي ما يُعادِل 4.5% من القوى العاملة الناشطة، منخرطون في أنشطة ثقافية وإبداعية[3].

1 https://www.seenplatform.com/ar/KnowledgePortal/Details/1da15bc2-5272-4c4f-2441-08dbc4a3f49d

2 https://institutdesfinances.gov.lb/sites/default/files/2024-06/ICC-Résumé-Exécutif-Jul21-EN.pdf

3 https://www.cultureinexternalrelations.eu/wp-content/uploads/2024/03/Lebanon-Final-Report-CRP.pdf

تتجاوز إسهامات الصناعات الثقافية والإبداعية الجانب الاقتصادي، إذ تؤدّي دورًا محوريًّا في تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية المناطقية. وعلى عكس القطاعات الاقتصادية التقليدية، تُمكّن الصناعات الإبداعية الفنّانين وروّاد الأعمال من العمل انطلاقًا من مواقع جغرافية متنوّعة، ما يُسهِم في ردم الفجوة بين المُدُن والمناطق الريفية. وتُعتبَر هذه اللامركزية مهمّة بشكل خاصّ في لبنان، حيث لا تزال الفُرَص خارج المُدُن الكبرى محدودة. فضلًا عن ذلك، تُشجّع هذه الصناعات على الابتكار وريادة الأعمال، إذ تُتيح للأفراد إمكانية الاستفادة من التقنيات الرقمية والأسواق العالمية لبناء مسارات مهنية مستدامة. ومن خلال الاعتراف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الثقافية والإبداعية ودعمها، يستطيع لبنان أن يستثمر في طاقاته الإبداعية لدفع عجلة الصمود الاقتصادي وتحقيق استدامة ثقافية طويلة الأمد.

غير أنَّ السنوات الأخيرة شهدت تراجُعًا حادًّا في مستويات الاستثمار والإنتاج واستدامة السوق، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والقيود المالية والافتقار إلى التدخّلات الاستراتيجية في السياسات. وتُواجِه الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان تحدّياتٍ جسيمة، منها هجرة الكفاءات، وضعف الدعم الحكومي، وارتفاع العبء الضريبي، وتشتُّت شبكات القطاع. وقد تراجعَ قطاعُ السياحة الثقافية في البلد، فيما تُعاني القوى العاملة الإبداعية من محدودية الفُرَص في سوق العمل، وهجرة المواهب إلى الأسواق الإقليمية والعالمية. في المقابل، تُشكّل الابتكارات التكنولوجية والرقمنة والشراكات الدولية مساراتٍ واعدة لإعادة إحياء هذا القطاع. ولمعالجة هذه التحدّيات، لا بدَّ من اعتماد استراتيجية وطنية شاملة تُعزّز التنسيق المؤسّسي، وتُوفّر حوافز مالية، وتُكرّس الحماية القانونية للمهنيّين في القطاع الإبداعي.

من خلال الاستفادة من الشراكات الإقليمية والدولية، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحديث البنية التحتية الرقمية، يمكن الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان أن تستعيد قدرتها التنافسية وتُسهِم بفعّالية في مسار التعافي الاقتصادي. يستند هذا الموجز السياساتي إلى حلقة نقاش مغلقة ضمّت مجموعة من الخبراء، ومقابلات معمّقة مع جهات معنيّة رئيسية، وتحليلٍ للبيانات الثانوية، ويهدف إلى استعراض واقع الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان، وتحديد أبرز التحدّيات التي تُواجِهها، واقتراح توصيات سياساتية قابلة للتنفيذ من أجل إعادة إحياء هذا القطاع. والهدف تمكين صنّاع السياسات، والجهات الفاعلة في المجال الثقافي، والشركاء الدوليين، من اتّخاذ خطوات ملموسة تُسهِم في بناء قطاع إبداعي لبناني مزدهر ومتين ومندمج عالميًّا.

التحدّيات الرئيسية التي تُواجه الصناعات الثقافية

لطالما شكّلت الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان مصدرًا للإبداع الفنّي والفُرَص الاقتصادية. ولكنَّ كلّ قطاع فرعي ضمن هذا المشهد الإبداعي يُواجِه تحدّيات خاصّة به تُهدِّد استدامته وتحدّ من قدرته على المنافسة إقليميًّا وعالميًّا.

الإعلام والترفيه: هل تراجعَ الوهج أم أنَّ القطاع على مشارف إعادة الإحياء؟

كشفت نتائج حلقة النقاش التي نظّمها المركز اللبناني للدراسات بمشاركة خبراء في هذا المجال عن عددٍ من التحدّيات المُلِحَّة التي تُواجه الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان، وخصوصًا في قطاعَي الإعلام والترفيه. وتُعتبَر الاستدامة المالية للمؤسّسات الإبداعية أحد أبرز مصادر القلق، إذ كانت هذه الاستدامة في تدهورٍ مستمرّ حتّى قبل اندلاع الأزمة الاقتصادية في عام 2019. ففي عام 2017 مثلًا، بدأ الإنفاق الإعلاني بالانخفاض، فتراجَع من 200 مليون دولار إلى 180 مليون دولار سنويًّا، وهو ما شَكَّلَ إشارةً مبكرة إلى تزعزُع الاستقرار المالي. ونظرًا لاعتماد الكثير من الصناعات الإبداعية على عائدات الإعلانات والرعاية لتأمين التمويل اللازم لأنشطتها، فقد أثَّرَ هذا التراجُع كثيرًا بقدرتها على الاستمرار. وزادَ الانكماش الاقتصادي من حدّة الأزمة، إذ قلّصَ الموارد المالية المتاحة للإنتاج الثقافي والمبادرات الفنّية.

تُعتبَر هجرة الأدمغة تحدّيًا آخر كبيرًا يُؤثّرُ سلبًا بمستقبل هذا القطاع، إذ يُواصِل عدد كبير من المهنيّين الموهوبين مغادرة لبنان بحثًا عن فُرَص أفضل في الخارج. فقد انتقلَ الكثير من كبار المديرين التنفيذيين والمبدعين الذين كانوا يُشكّلون عنصرًا أساسيًّا في قطاع الترفيه اللبناني إلى بلدان أخرى مثل الولايات المتّحدة وأوروبا. ولا يقتصر أثر هذا النزف البشري على إضعاف القطاع محلّيًّا، بل يعوق أيضًا إمكانات الابتكار ويُقلّص قدرة لبنان التنافسية على الساحة الدولية.

والجدير بالذكر أنَّ فقدان المواهب يعني أنَّ الكثير من أنجح الفعّاليات الثقافية والترفيهية في المنطقة، ولا سيّما في مُدُن مثل دبي والرياض، باتت تُدار اليوم بأيدي محترفين لبنانيين هاجروا إلى الخارج، بدلًا من تطويرها داخل لبنان نفسه. ووفقًا لمؤشّر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017-2018، احتلَّ لبنان المرتبة الـ 105 من أصل 137 دولة من حيث التنافسية العامّة. أمّا في ما يتعلّق بتنافسية المواهب، فقد حلَّ لبنان في المرتبة الـ 60 من أصل 119 دولة[4]، بحسب مؤشّر تنافسية المواهب العالمية (GTCI) الصادر عن معهد إنسياد عام 2018.

وتُشكّل التكاليف المرتفعة المرتبطة بالإنتاج الثقافي وتنظيم الفعّاليات تحدّيًا إضافيًّا أمام القطاع. فقد أشارَ المُشارِكون في حلقة النقاش إلى العبء المالي الكبير الذي يترتّب عن تنظيم فعّاليات واسعة النطاق، ولا سيّما في مجالَي الموسيقى وفنون الأداء. فالإنتاج الثقافي الكبير قد

4 jsf.org+1insead.edu+1

يتطلّب استثمارات أوّلية ضخمة، وقد تَصِل أجور الموسيقيين والراقصين وحدها إلى عشرات آلاف الدولارات. وعلى الرغم من أنَّ مثل هذه الفعّاليات تُعتبَر ضروريةً لإبراز الإرث الثقافي الغنيّ في لبنان وتسليط الضوء على الطاقات الفنّية المحلّية، تبقى المخاطر المالية كبيرةً. وفي ظلّ غياب الدعم المؤسّسي الكافي وآليات التمويل المستدامة، يجد الكثير من روّاد الأعمال والمُنظِّمين الثقافيين أنفسهم أمام خيارَيْن صعبَيْن: إمّا تحمُّل الخسائر المالية، وإمّا البحث عن فُرَص بديلة خارج لبنان.

المهرجانات المحلّية، والسياحة، والأنشطة الثقافية: نَبَض الإبداع اللبناني

لقد شَكَّلَ قطاع المهرجانات الثقافية والسياحة في لبنان مُحرِّكًا أساسيًّا للنموّ الاقتصادي والتبادل الثقافي لعقودٍ من الزمن. ولكنَّ دَوْر الفنّانين اللبنانيين في الفعّاليات الثقافية الكبرى تراجعَ في السنوات الأخيرة، إذ باتت الفُرَص المُنظَّمة أمام المواهب المحلّية للمشاركة إلى جانب العروض الدولية محدودةً أكثر من أيّ وقت مضى. ففي السابق، كانت المهرجانات تُوفِّر منصّة لعرض المواهب المحلّية بالتزامن مع استضافة فنّانين عالميين، ما أسهمَ في تعزيز التبادل الثقافي وترسيخ الهوية الوطنية. أمّا اليوم، فقد أدّت الاضطرابات السياسية والمخاوف الأمنية والقيود المالية إلى إضعاف هذا التركيز على الفنّانين اللبنانيين. وقد أدّى غياب الفُرَص المُنظَّمة للمبدعين اللبنانيين لتقديم عروضهم على الساحة الدولية إلى تراجُع قدرة لبنان على الترويج لإرثه الفنّي الغنيّ.

ويُعتبَر تراجُع السياحة الثقافية مسألةً حرجة أخرى تُؤثِّر سلبًا بالقطاع. فقد كانت المهرجانات والفعّاليات الثقافية في السابق تستقطب الزوّار الدوليين الذين كانوا يُخطّطون رحلاتهم إلى لبنان بالتزامن مع هذه الأنشطة، ما وفّرَ مصدر دخل للمؤسّسات المحلّية، وعَزَّزَ قطاع السياحة. غير أنَّ لبنان باتَ يُعاني من صعوبة الحفاظ على سمعته كمقصدٍ ثقافي نتيجة حالة عدم الاستقرار وغياب الدعم الحكومي. وبهذا، تخسر الدولة فُرَصًا اقتصادية كبيرة، فيما باتَ السيّاح يبحثون عن تجارب ثقافية في مراكز إقليمية بديلة.

والواقع أنَّ الأعباء المالية والتنظيمية تُفاقِم من حجم هذه التحدّيات، ما يُصعِّب استدامة الفعّاليات الثقافية واسعة النطاق. فالضرائب المرتفعة على العروض الدولية ومبيعات التذاكر تُشكِّل عبئًا ماليًّا كبيرًا على مُنظِّمي المهرجانات. وتُلزِم القوانين المعمول بها المُنظِّمين بدفع الضرائب مُسبقًا بنسبة تَصِل إلى نحو 37% من إجمالي الميزانية قبل الحصول على التراخيص اللازمة. وتؤدّي هذه التكاليف الأوّلية المرتفعة إلى تقويض الاستثمار في العروض الدولية، ما يُضعِف جاذبية لبنان كمركز ثقافي إقليمي. وفيما تُواصِل دول أخرى في المنطقة ضخّ الاستثمارات في صناعاتها الثقافية، يُواجِه لبنان خطر التراجُع المتزايد، ما يُعرِّضه لخسارة طاقاته الإبداعية وموقعه التاريخي الريادي في الإنتاج الثقافي في الشرق الأوسط.

تراجُع المهرجانات في لبنان: ما الذي يعوق انطلاقتها؟

يُواجِه قطاع المهرجانات والفنون في لبنان تحدّيات بنيوية ومالية كبيرة، تلعب فيها السياسات الضريبية والحكومية دورًا محوريًا في تعميق الأزمة. وتُعتبَر الضريبة المفروضة على الفنّانين الأجانب بنسبة 10% أحد أبرز مصادر القلق، وقد فُرِضت في الأساس بهدف تمويل 'صندوق التعاضد الموحَّد للفنّانين'. يُوفِّر هذا الصندوق الدعم المالي والتأمين الصحّي ومعاشات التقاعد للفنّانين اللبنانيين الذين غالبًا ما يفتقرون إلى أنظمة الحماية الاجتماعية والاستقرار المالي.

ورغم أهمية هذه الضريبة، فقد كُثُرَت المطالبات المتكرّرة بإلغائها، إذ يرى بعض المُعارِضين أنَّها تثني الفنّانين الأجانب عن تقديم عروضهم في لبنان. في المقابل، يُشدِّد المؤيّدون على أنَّ هذه الضريبة تُعتبَر من الأدنى عالميًّا، إذ تقلّ بكثير عن النِّسَب التي تفوق 30% في دول أخرى. غير أنَّ تطبيق هذه الضريبة يشهد تباينًا كبيرًا، إذ يلجأ الكثيرون من مُنظِّمي الفعّاليات إلى التصريح بمبالغ أدنى من الأجور الفعلية للفنّانين بهدف التهرّب من دفع القيمة الكاملة. فعلى سبيل المثال، إذا كانَ أجر أحد الفنّانين الأجانب 300 ألف دولار، فقد يُصرِّح المُنظِّمون بأنَّ المبلغ المدفوع هو 170 ألف دولار فقط لصالح الصندوق، لتقليل الأعباء الضريبية. وهذا النقص في الشفافية يُسهِم في إضعاف فاعلية 'صندوق التعاضد الموحَّد للفنّانين'، ما يُفاقِم حالة عدم الاستقرار المالي التي يُعاني منها الفنّانون المحلّيون.

بالإضافة إلى ضريبة الفنّانين، يُواجِه مُنظِّمو المهرجانات والمُروِّجون للفعّاليات طبقات متعدّدة من الضرائب، ما يُفاقِم العبء المالي المرتبط بتنظيم الأنشطة الثقافية. فإلى جانب ضريبة الفنّان البالغة 10%، تشمل الضرائب الإضافية ضريبة دخل على الفنّانين الأجانب، وضريبة بنسبة 7.5% على العقود الدولية (بحلول عام 2023)، وضريبة خدمات بنسبة 8%. تُشكِّل هذه المنظومة الضريبية المُعقَّدة عاملَ ردعٍ أساسيًّا للاستثمار في قطاع المهرجانات، إذ بات من الصعب بشكل متزايد على المُروِّجين الاستمرار في تنظيم الفعّاليات. وقد تَوقَّف العديد منهم عن العمل بالكامل، لأنَّ كلفة الضرائب والتعقيدات التنظيمية تتجاوز الأرباح المُحتمَلة.

ويُعتبَر الفساد والعقبات البيروقراطية في تنفيذ العقود، من التحدّيات ذات الصلة التي تُفاقِم الوضع القائم. فقد جرت محاولات عدّة لفرض رقابة أكثر صرامةً، من بينها اشتراط تدخُّل موظّفي الجمارك لمراجعة عقود الفنّانين قبل إقامة العروض. ويُفاقِم هذا التفاوت شعور الإحباط داخل الأوساط الفنّية، إذ يستفيد الفنّانون الأجانب من السوق اللبنانية دون أن يُسهِموا بنحو عادل في دعم المنظومة الإبداعية المحلّية.

ولا يقتصر دور المهرجانات على تنظيم العروض، بل يشمل وظيفةً اقتصادية واجتماعية وثقافية بالغة الأهمية في لبنان تتجاوز هذا الجانب بكثير، إذ تُسهِم المهرجانات في إنعاش المناطق بكاملها من خلال تحفيز التنمية

الاقتصادية، وتعزيز السياحة، ونشر الثقافة. ففي بعض المناطق، أدّى وجود المهرجانات إلى إنشاء معاهد موسيقية، ومدارس رقص، وبرامج في فنّ التصوير، ما أتاح فُرَصًا تعليمية طويلة الأمد. كذلك، تُسهِم المهرجانات في الحفاظ على التراث، كما هي الحال في بيت الدين، حيث تعهَّدَ مُنظِّمو المهرجان بترميم القصر التاريخي وصيانته. في المقابل، تعتمد دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتّحدة سياسات تحفيزية لدعم الإنتاجات الثقافية من خلال تقديم إعفاءات ضريبية ودعم مالي، ما يجعلها مواقع أكثر جذبًا لاستضافة الفعّاليات الدولية.

ويُعتبَر غياب منظومة تصنيف واضحة للمهرجانات من المشكلات الأساسية التي تُؤثِّر سلبًا بهذا القطاع في لبنان، إذ أدّى هذا الغياب إلى تسييس الدعم وتوزيعه توزيعًا غير عادل من قِبَل الدولة. ففي السابق، كانت المهرجانات اللبنانية الأعرق مثل مهرجانات بعلبك وبيت الدين وجبيل تحظى بدعم حكومي مُوجَّه، نظرًا لأهميتها الدولية وإسهامها الكبير في تنشيط السياحة الثقافية. لكنْ في السنوات الأخيرة، أدّى تغيُّر آلية التمويل إلى توزيع الموارد على عدد متزايد من المهرجانات، كثيرٌ منها حديث العهد ولا يتمتّع بالقيمة الثقافية نفسها. ونتيجةً لذلك، باتت مهرجانات لا يتعدّى عمرها خمس سنوات تحصل على المستوى نفسه للدعم الذي تحظى به مهرجانات دولية مضى على تأسيسها سبعة عقود، ما يُقوِّض الإرث الثقافي اللبناني. وقد عمدت بعض المناطق إلى التأثير سياسيًّا في منح صفة 'مهرجان دولي' لمهرجاناتها، بهدف الحصول على التمويل الحكومي، رغم عدم استيفائها لمعايير التأثير الثقافي أو القدرة على جذب الجمهور.

ولقد تسبَّبَ هذا الخلل في توزيع التمويل بتداعيات خطيرة. فالمهرجانات العريقة التي كانت تستقطب فنّانين عالميين إلى لبنان، وتُسهِم في تنشيط السياحة، باتت اليوم تُكافِح للحفاظ على مستواها المهني نتيجة تقلُّص الدعم المالي. ويُطالِب مُنظِّمو الفعّاليات بأن تضع الحكومة معايير دنيا لتأهيل المهرجانات للحصول على الصفة 'الدولية' وللاستفادة من الدعم الرسمي، مثل اشتراط مرور عشر سنوات على تأسيس المهرجان قبل أن يكون مؤهَّلًا للحصول على التمويل الحكومي. ففي غياب هذه التدابير، يُواجِه لبنان خطر خسارة المكانة التي اكتسبها على مدى عقود من خلال مؤسّساته الثقافية الراسخة، التي كانت جزءًا أساسيًّا من موقعه الريادي في المشهد الإبداعي والفنّي في منطقة الشرق الأوسط.

ويُعتبَر غياب السيّاح الدوليين ذوي الإنفاق المرتفع، ولا سيّما الزوّار الخليجيين، من العقبات الأساسية التي تعوق تعافي الاقتصاد الثقافي في لبنان. فقد كانَ لهؤلاء الزوّار دورٌ محوري في دعم الأنشطة الثقافية والمهرجانات في البلد. وصحيحٌ أنَّ الجالية اللبنانية والسيّاح المحلّيين لا يزالون يُسهِمون في إبقاء بعض النشاط الثقافي قائمًا، إلّا أنَّهم لا يستطيعون تعويض الأثر المالي الناتج من غياب السياحة الخليجية. ويتفاقم هذا الواقع

جرّاء المخاوف الأمنية، وحظر السفر، وحالة عدم الاستقرار الاقتصادي، ما يعني أنّه حتّى في حال تنظيم مهرجانات كبرى وحفلات موسيقية، فإنّ الجمهور المُستهدَف، أي السيّاح الإقليميين، لن يتمكّن من الحضور. وقد أدّى تراجُع عدد الزوّار الخليجيين إلى انخفاض كبير في ربحية قطاعات الضيافة والترفيه والثقافة في لبنان، ما يُعقّد جدوى الاستثمار في المهرجانات الكبرى.

وتبقى المشكلة الأساسية متمثّلةً بغياب سياسة ثقافية مُنسَّقة تُوازِن بين حماية الفنّانين، والنظام الضريبي، وتمويل المهرجانات، ودور لبنان في الاقتصاد الثقافي الإقليمي. فالمنظومة الحالية، بما تتّسم به من تشتّت وغياب التنسيق، تَثني عن الاستثمار، وتُثقِل كاهل مُنظّمي الفعّاليات، وتُضعِف قدرة لبنان التنافسية في الساحة الثقافية الدولية.

التصميم الغرافيكي والنشر: الحفاظ على الإبداع في ظلّ اقتصادٍ غير مستقرّ

تُواجِه قطاعات التصميم الغرافيكي والنشر وحفظ التراث الثقافي في لبنان تحدّياتٍ متزايدة تُهدّد استدامتها ونموّها. فعلى الرغم من ارتفاع الطلب على المصمّمين الغرافيكيين، يعمل محترفون عدّة مع عملاء دوليين بدلًا من الإسهام في المنظومة الإبداعية المحلّية في لبنان. وقد أتاحَ التحوّل نحو العمل من بُعد، والتوظيف عبر الإنترنت للمصمّمين اللبنانيين، الحفاظ على مساراتهم المهنية، غير أنّه يعكس في الوقت نفسه المشكلة الأوسع المتمثّلة بتصدير الكفاءات بدلًا من تنمية الصناعات المحلّية. وقد حدّت التحدّيات الاقتصادية في البلد، إلى جانب غياب الدعم المُنظَّم للعاملين في المجال الإبداعي، من قدرة هذه الصناعات على الازدهار محلّيًّا.

لا تزال الأزمة الاقتصادية تُشكّل تحدّيًا كبيرًا أمام العاملين في المجالات الثقافية على اختلافها. فقد غيّرت عوامل مثل تراجُع قيمة العملة، والقيود المصرفية، والتحوّل نحو اقتصاد نقديّ، طريقة عمل المؤسّسات جذريًّا. ويشترط عددٌ متزايد من مُقدّمي الخدمات الدفع نقدًا، وبالدولار الأميركي، ما يُصعّب على المؤسّسات الثقافية والمشاريع الإبداعية الحفاظ على شراكات طويلة الأمد. وقد أثّرَ هذا الضغط المالي أيضًا بقدرة لبنان على استضافة شخصيات ثقافية دولية، إذ تُشكّل تكاليف السفر المرتفعة والمخاوف الأمنية عوامل تَثني الخبراء والمهنيّين الدوليين عن المشاركة في المبادرات المحلّية، ما يُضعِف التبادل الثقافي ويحدّ من فُرَص الشهرة الدولية.

وقد أشارَ الخبراء إلى قضية أساسية تتمثّل بغياب الدعم الحكومي والأُطُر السياساتية التي ترعى الصناعات الثقافية والإبداعية. فبخلاف دول أخرى تتلقّى فيها المؤسّسات الثقافية دعمًا ماليًّا رسميًّا ويُوجّه القطاع عبر سياسات عامّة واضحة، يعتمد القطاع الإبداعي في لبنان اعتمادًا شبه كلّي على التمويل الخاصّ والدولي. إلّا أنّ هذا النوع من التمويل غالبًا ما يأتي مصحوبًا بقيود سياسية وسياساتية، ما يحدّ من حرّية التعبير الفنّي ويُؤثّر في مضمون البرامج الثقافية، بطريقة قد لا تتماشى دائمًا مع الاحتياجات

المحلّية. ومن دون سياسة ثقافية واضحة المعالم، تبقى الصناعات الإبداعية في لبنان عُرضةً لتقلّبات أولويات الجهات المانحة، وتفتقر إلى الاستقرار المؤسّسي اللازم لتحقيق النموّ.

المساحات الثقافية والاستهلاك/المشاركة الثقافي/ة

تفتقر مساحات ثقافية عدّة في لبنان إلى البِنية التحتية والموارد اللازمة لتشغيلها بفعّالية، ما يجعل من الصعب جذب الجمهور وإشراكه. وقد دفعت الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الجمهور المُحتمَل إلى إعطاء الأولوية للحاجات الأساسية على حساب الأنشطة الثقافية، ما انعكسَ سلبًا على الفعّاليات، سواء الحضورية أو الافتراضية. وعلى الرغم من استمرار المبادرات الثقافية في الظهور، إلّا أنَّ التقدير الواسع لدَوْر الفنون والثقافة في التنمية المجتمعية لا يزال محدودًا. ولا يزال كثيرون ينظرون إلى الانخراط في الأنشطة الثقافية بوصفه تَرَفًا وليسَ ضرورةً، ما يُضعِف أكثر فأكثر الاستثمار العام في هذا القطاع.

وتُعَدّ حالة التشتُّت داخل الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان من أبرز التحدّيات. يعمل عددٌ من الفنّانين والمؤسّسات الثقافية والمشاريع الإبداعية بشكلٍ معزول، غالبًا بفعل القيود المالية وضعف فُرَص التشبيك. وعلى الرغم من بروز بعض أوجه التعاون، فإنَّها غالبًا ما تكون قصيرة الأمد وتفتقر إلى الدعم الهيكلي اللازم لإرساء شراكات مستدامة. ويَحول هذا النقص في التعاون دون تطوير المشاريع المشتركة وتقاسم الموارد والنموّ الجَمَاعي للقطاع. كذلك، فإنَّ محدودية التمويل تعوق المشاركة في التبادلات الثقافية الإقليمية والدولية، وهي ضرورية لتعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق الوصول إلى الأسواق، وتثبيت موقع لبنان في الاقتصاد الإبداعي العالمي.

وعلى صعيدٍ آخر، يُشكّل إدماج الذكاء الاصطناعي في هذا القطاع فرصةً وتحدّيًا في آن واحد. فعلى الرغم من قدرته على إحداث تحوُّل جذري في آليات الإبداع، وتعزيز استراتيجيات التسويق، وتبسيط العمليات، لا تزال وتيرة اعتماد الذكاء الاصطناعي في الصناعات الثقافية اللبنانية محدودةً بفعل الضغوط الاقتصادية وضعف البِنية التحتية وقلّة الخبرات التقنية. وهناك نقصٌ في الوعي والمعرفة بجدوى الذكاء الاصطناعي في المجال الفنّي، ما يؤدّي إلى تردُّدٍ أو بطءٍ في تبنّيه. ومن دون الاستثمارات اللازمة في التحوُّل الرقمي وبناء القدرات، قد تتراجع الصناعات الإبداعية في لبنان وسط مشهدٍ عالميٍّ يزدادُ اعتمادًا على التكنولوجيا.

الحقيقة المؤلمة... تراجُع في الإنتاج الإعلامي والتلفزيوني

كانَ لبنان في الماضي القريب رائدًا إقليميًّا في مجال الإنتاج الإعلامي والتلفزيوني والفعّاليات الثقافية الكبرى. وقد استندَ هذا الدور الريادي إلى وفرة المواهب المحلّية المتميّزة، وإلى البِنية التحتية المتينة، وإلى الفعّالية

من حيث الكلفة. ولا يزال عددٌ من المؤسّسات في دول الخليج ينظر إلى لبنان بوصفه مصدرًا للخبرة الثقافية، ويسعى للشراكة معه لإطلاق مبادراته الخاصّة. غير أنَّ لبنان فَقَدَ جزءًا كبيرًا من قدرته التنافسية بفعل ما يمرّ به من عدم استقرارٍ اقتصاديّ وسياسيّ مزمن، ما أدّى إلى تراجُعٍ كبيرٍ في الثقة بالبيئة المحلّية. ونتيجةً لذلك، حوّلت شركات الإنتاج والمؤسّسات الإعلامية والمُستثمِرون اهتمامهم إلى أسواق أخرى، ما فاقمَ ظاهرة هجرة الكفاءات مع توجُّه المزيد من المواهب اللبنانية إلى الخارج بحثًا عن فُرَص عمل.

ويبقى غياب الاستقرار السياسي والأمني في لبنان القضية الأوسع التي تُؤثّر في هذه القطاعات. فمن دونِ بيئةٍ مستقرّة سياسيًّا واقتصاديًّا، لا يمكن أيَّ قطاع، بما في ذلك الإعلام والإنتاج المباشر، أن يعملَ بكفاءةٍ أو أن يجذب الاستثمارات. وقد دفعَ هذا الاضطراب عددًا من الشركات الإعلامية الكبرى إلى نقل عملياتها، كما هو الحال مع انتقال استوديوهات 'إم بي سي' من لبنان إلى الرياض، إلى جانب انتقال عدد من شركات الإنتاج اللبنانية إلى أسواق أكثر أمانًا. ومع ذلك، لا يزال البلد يضمّ مواهب قوية قادرة على جذب بعض أعمال الإنتاج من شركاتٍ دولية. فبفضل كفاءة اليد العاملة وتَوفُّرها بكلفةٍ تنافسية، يُواصِل بعض الفاعلين الدوليين تنفيذ جزء من عملياتهم في بيروت رغم الظروف الصعبة.

وتُواجِه هذه القطاعات، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والأمنية، عائقًا أساسيًّا يتمثّل بغياب رؤية حكومية واضحة ومُنسَّقة. فعلى الرغم من تصنيف الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن فئة واحدة، تعمل قطاعات مثل الإعلام والفنون وفق نماذج أعمال مختلفة وتتطلّب أشكال دعم متمايزة. بدلًا من دعم النموّ، فرضت السياسات الحكومية عراقيل بيروقراطية وإجراءات ضريبية وتنظيمية أعاقت القطاع عوضًا عن تمكينه. ولا تتوافر أيّ مقاربة سياساتية مُنظَّمة تهدف إلى تشجيع الاستثمار، أو خفض العوائق المالية، أو تسهيل التعاون الدولي.

الطباعة والنشر: قطاعٌ آخر يرزح تحت وطأة المعاناة

يُواجِه قطاع النشر في لبنان تحدّياتٍ جسيمة تعود بمعظمها، مرّة أخرى، إلى عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي. وعلى الرغم من الدور المحوري الذي يُؤدّيه هذا القطاع ضمن الصناعات الثقافية والإبداعية، بوصفه وسيطًا أساسيًّا بين مختلف أشكال التعبير الثقافي، فإنَّه يُعاني من غياب الدعم الرسمي والدعم المؤسّسي على الصعيد المحلّي. ويعتمد الناشرون في لبنان بنحوٍ شبه كامل على تصدير الكتب والمطبوعات إلى الأسواق الدولية، ولا سيّما إلى العالم العربي.

لكنَّ القيود السياسية والعوائق التجارية أدّت إلى تعطيل هذا المسار بشدّة، إذ أصبحت شحنات الكتب إلى بعض دول المنطقة عُرضةً للحظر الكامل. وحتّى عند محاولة تمرير الشحنات عبر دول ثالثة، يصطدم الناشرون

اللبنانيون بقيود إضافية، ما يؤدّي فعليًّا إلى فقدان أحد مصادر الدخل الأساسية. وعلى الرغم من التوجُّه التاريخي للقطاع نحو الأسواق الخارجية، الذي يفترض أن يمنحه مرونةً نسبية، إلّا أنّه تأثّرَ سلبًا بتدهور علاقات لبنان السياسية، ما أدّى إلى غيابٍ شبه تامّ عن ساحة النشر الإقليمية والدولية.

وعلاوةً على القيود التجارية، أدّى الانهيار الاقتصادي إلى تفاقم الصعوبات التي تُواجِه قطاعَي الطباعة والنشر. فقد أصبحت كلفة استيراد المواد الأوّلية مرتفعة للغاية، فيما تعوق القيود المصرفية وظاهرة التحوُّل إلى اقتصادٍ نقديّ قدرةَ الناشرين على الحفاظ على استمرارية عملياتهم. وأصبحت الاستثمارات في التكنولوجيا والمعدّات الطباعية الجديدة شبه مستحيلة، فيما تشهد مؤسّسات النشر في الخارج تحديثًا متسارعًا بفضل ما تمتلكه من موارد كبيرة. وقد تجاوزت المنافسة الإقليمية لبنان بأشواط من حيث التطوُّر التكنولوجي والبِنى التحتية والتوسُّع السوقيّ، ما أدّى إلى فقدان القطاع قدرته على المنافسة، ودفعَ عددًا من المؤسّسات والمهنيين إلى الاستثمار خارج البلد أو الانتقال كلّيًّا.

وعلى الرغم من هذه التحدّيات، لا يزال الالتزام الثقافي والتاريخي بالنشر راسخًا في لبنان. فلا يزال عدد من المؤسّسات والمهنيين يمارسون عملهم داخل البلد، حتّى في ظلّ سعيهم لاستقطاب الاستثمارات واستكشاف الفُرَص في الأسواق الخارجية. ويحتفظ قطاع النشر اللبناني بإرثٍ ثقافي عريق ودورٍ محوري في الإنتاج الفكري والأدبي. ولكنْ، من دون إصلاحات سياساتية جذرية تشمل رفع القيود التجارية، وتوفير حوافز مالية، وتحديث البنية التحتية، يبقى هذا القطاع مُهدَّدًا بالتهميش المتزايد.

الفجوة في السياسة الثقافية في لبنان: ما الذي يُعرقِل تقدُّم الصناعات الثقافية والإبداعية؟

يُعَدّ غياب التعريف الواضح والإطار السياساتيّ المُنظَّم من أبرز التحدّيات التي تُواجِه الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان. وعلى عكس ما هو مُعتمَد في عددٍ من الدول، لا يمتلك لبنان سياسةً ثقافية رسمية تُحدِّد ماهية هذه الصناعات أو كيفية دعمها. ويؤدّي غياب هذا الإطار القانوني والمؤسّسي إلى حالةٍ من التشتُّت في الحوكمة، إذ تتوزّع مسؤوليات القطاع بين وزارات متعدّدة: فالمسائل الضريبية تتولّاها وزارة المالية، والضمان الاجتماعي من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية، فيما تُشرِف وزارة الثقافة على مبادرات ثقافية محدّدة. ومن دون مرجعية ثقافية مركزية، تعمل الصناعات الثقافية والإبداعية ضمن بيئة سياساتية غير مُنسَّقة، ما يُصعِّب على الفنّانين والمؤسّسات والشركات الوصول إلى أشكال الدعم الضرورية.

في البلدان التي تعتمد سياسات ثقافية مُنظَّمة، تُوفِّر الحكومات إعفاءات ضريبية وحوافز مالية لهذه الصناعات، ما يُسهِم في دعم نموّها. على سبيل المثال، تُطبِّق فرنسا نظام 'الإعفاء الثقافي' الذي يُتيح للفنّانين والمشاريع

الثقافية الاستفادة من تخفيضات ضريبية، وإعفاءات جمركية على المواد اللازمة للإنتاج، وأنظمة ضمان اجتماعيّ خاصّة.

لا تتوفّر تدابير مماثلة في لبنان، ما يترك العاملين في القطاع الثقافي من دون حقوق قانونية واضحة في ما يخصّ الضرائب، والمنافع الوظيفية، والتغطية الصحّية. كذلك، لا يتوفّر اعترافٌ رسمي بـ'صفة الفنّان'، ما يعني أنَّ العاملين في هذا المجال يفتقرون إلى نظامٍ مُعتمَد يُمكّنهم من المطالبة بالحمايات الاجتماعية والمنافع المالية. ويزيد غياب هذا الاعتراف من هشاشة الوضع المهني لكثيرين، حيث يعملون غالبًا بنحوٍ غير رسمي، من دون عقود، أو تأمين، أو استقرار مالي.

تبرز كذلك مشكلة محورية أخرى تتمثّل بغياب البيانات والإحصاءات الرسمية بشأن الصناعات الثقافية والإبداعية. فمن دون أرقام دقيقة حول نِسَب التوظيف، أو المساهمة الاقتصادية، أو إمكانات النموّ، يصعب الدفع نحو تغيير السياسات أو استقطاب الاستثمارات. والتقدير الوحيد المتوفّر، وهو تقرير يعود إلى عام 2019، ويُشير إلى أنَّ الثقافة تُسهِم بنسبة 5% من الناتج المحلّي الإجمالي، استندَ إلى حساباتٍ تقريبية، لا إلى دراسة شاملة. يُضعِف هذا الغياب للبيانات الموثوقة موقفَ القطاع عند التقدُّم بطلبات التمويل لدى الجهات الدولية المانحة، مثل الاتّحاد الأوروبي أو اليونسكو، نظرًا لعدم توفُّر أدلّة ملموسة تُثبِت الأثر الاقتصادي للثقافة. ومن دون بيانات دقيقة، قد لا تعي الجهات الرسمية في لبنان الأهمية الفعلية لهذه الصناعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يزيد من تهميشها على مستوى السياسات والدعم المالي.

الحفاظ على التراث اللبناني: معاناة المتاحف والمؤسّسات الثقافية

يحتوي لبنان على مجموعة متنوّعة من المتاحف، تضمّ أكثر من 20 مؤسّسة في جميع أنحاء البلد، تُقدِّم كلٌّ منها رؤى فريدة حول تاريخ لبنان وثقافته وتراثه الطبيعي. يُواجِه هذا القطاع تحدّيات كبيرة، ينبع عدد كبير منها من عدم الاستقرار المالي، والنقص في الكوادر، والقيود الهيكلية. وعلى عكس المؤسّسات الأكبر في الخارج، تعمل معظم المتاحف اللبنانية ككيانات صغيرة غير ربحية بموارد محدودة.

يفتقر الكثير من هذه المتاحف إلى موظّفين متخصّصين في التواصل والتوعية، الأمر الذي يُصعِّب الترويج للمعارض أو استقطاب الزوّار بفعّالية. كذلك، نادرًا ما تُوظِّف المتاحف كاتبي المِنَح أو المتخصّصين في التمويل، فيتحمّل المديرون والفِرَق الصغيرة مسؤولية تحقيق الاستدامة المالية إلى جانب مسؤوليات أخرى. وهذا يؤدّي إلى حلقة مفرغة، إذ تسعى المتاحف للحفاظ على نشاطها وفعّاليتها من خلال تنظيم الفعّاليات والبرامج التعليمية، لكنَّها تُعاني في تأمين تمويل مستقرّ، ما يَحول دون تحقيقها للاستدامة على المدى الطويل.

تتجلّى إحدى أبرز المشكلات في أنَّ فُرَص التمويل المتاحة غالبًا ما تكون غير مُصمَّمة خصّيصًا لتلبية احتياجات المؤسّسات الدائمة غير الربحية. يُركّز الكثير من المِنَح على المبادرات قصيرة المدى والقائمة على المشاريع، وهي على الرغم من أهميتها، لا تُلبّي الاحتياجات المالية الأساسية للمتاحف أو تُساعِدها على مواصلة عملياتها على المدى البعيد. نتيجةً لذلك، يمكن المتاحفَ أن تُؤمِّن في بعض الأحيان تمويلًا لمعارض مؤقّتة أو برامج محدّدة، غير أنَّها تفتقر إلى الاستقرار المالي اللازم لضمان استمرارية أعمال الحفظ والتوظيف وصيانة البنية التحتية. ومن دون دعم هيكلي، يُواجِه عدد كبير من المتاحف خطر الإغلاق أو تقليص أنشطتها، على الرغم من دورها الحاسم في الحفاظ على التراث الثقافي اللبناني.

أمّا المشكلات الرئيسية الأخرى، فتشمل إمكانية الوصول والمواصلات المحدودة، ما يُؤثّر مباشرةً بتفاعل الزوّار. غالبًا ما تعتمد المتاحف على الزيارات المدرسية والبرامج التعليمية لتعزيز الوعي الثقافي لدى الأجيال الصاعدة. غير أنَّ نقص وسائل النقل العام الموثوقة في لبنان يُصعّب على المدارس تنظيم الزيارات، ما يُقلّل كثيرًا من عدد الطلاب الذين يمكنهم الاستفادة من هذه البرامج. وتُؤثّر هذه المشكلة نفسها بالسياحة الداخلية، حيث يتعذّر على عدد كبير من الزوّار المُحتمَلين من مختلف المناطق الوصول بسهولة إلى مواقع المتاحف. وفي بلدٍ يُعاني أساسًا من تحدّياتٍ اقتصادية، يُسهِم ذلك أكثر في عزل المتاحف، ويحدّ من قدرتها على الوصول إلى جمهور أوسع.

وعلى الرغم من هذه العقبات، لا تزال المتاحف اللبنانية تؤدّي دورًا حيويًّا في الحفاظ على التاريخ والثقافة الوطنيَّيْن. ولكنْ، في غياب الدعم السياساتي المُوجَّه -مثل هياكل التمويل المخصّصة للمؤسّسات الدائمة، وتحسين البنية التحتية، وحلول النقل العام - سيظلّ القطاع يُعاني من عدم استقرار مالي وصعوبات في الوصول.

الهندسة المعمارية: تراجُع في القطاع

يُواجِه مجال الهندسة المعمارية في لبنان هجرةً حادّةً للأدمغة والمواهب، حيث يغادر عدد كبير من المهندسين المعماريين البلدَ بحثًا عن فُرَص أفضل في الخارج. ويُسهِم عدم الاستقرار الاقتصادي في تعزيز هذا التوجُّه، إذ أثّرَ كثيرًا بقطاع البناء، وهو أوّل القطاعات التي عانت خلال فترات الركود المالي. ومع توقُّف مشاريع البناء أو انخفاضها كثيرًا، أصبحَ لدى المهندسين المعماريين فُرَص عمل محدودة في لبنان، ما دفعهم إلى السعي للحصول على الاعتماد الأكاديمي وتأمين وظائف في الخارج. ويُنظَر إلى استقطاب بعض برامج الهندسة المعمارية، مثل تلك المعتمدة من قِبَل المجلس الوطني للاعتماد المعماري (NAMM)، على أنّه طريقٌ للهجرة، حيث يَعتبِر الخرّيجون أنَّ هذا الاعتماد وسيلة لبناء مسيرة مهنية في الخارج بدلًا من البقاء في لبنان.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، شهدَ العمل المعماري من بُعد نموًّا ملحوظًا منذ فترة تفشّي جائحة كوفيد-19، حيث يتولّى المهندسون المعماريون المُقيمون في لبنان مشاريع دولية. غير أنَّ هذا التحوُّل الإيجابي يعوقه نقصٌ حادّ في البنية التحتية، ولا سيّما نقص الكهرباء وعدم استقرار خدمة الإنترنت. علاوةً على ذلك، وبينما دفع النقص في مشاريع البناء واسعة النطاق المهندسين المعماريين الشباب إلى استكشاف مواد مبتكرة وأساليب تصميم تجريبية، فإنَّهم يُعانون من نقص التمويل، ونقص المساحات المناسبة لإجراء الأبحاث، ومحدودية البنية التحتية.

يُعاني سوق العمل في قطاع البناء من أزمة، إذ تستمرّ هجرة العمالة الماهرة من لبنان، ما يؤدّي إلى تراجُعٍ في جودة الأعمال الحرفية وأعمال البناء بشكل عام. وهذا يُسلّط الضوء على الحاجة إلى برامج تدريب مهني لتحسين مهارات القوى العاملة المتبقّية وضمان معايير أعلى للبناء. غير أنَّ المدارس الفنّية المخصّصة لتقديم هذا التدريب تُعاني من نقصٍ في التمويل، وتفتقر إلى برامج تعليمية مناسبة، ما يُحدِث فجوةً أساسية في احتياجات قطاع البناء من العمالة.

التوصيات المتعلّقة بالسياسات

تعزيز التنسيق والحوكمة المؤسّسية للصناعات الثقافية والإبداعية

إنَّ إحدى القضايا الرئيسية التي تُسلّط عليها هذه الورقة السياساتية الضوء، غياب التنسيق المؤسّسي للصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان. فلا توجد سلطة مركزية لتنظيم القطاع ودعمه وتحديده، ما يؤدّي إلى تشتُّت الجهود وغياب الرؤية الاستراتيجية.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- إنشاء هيئة وطنية للصناعات الثقافية والإبداعية لتوحيد آليات الدعم، ووضع السياسات، وجمع البيانات الإحصائية للقطاع. وينبغي لهذه الهيئة التنسيق مع وزارات الثقافة والسياحة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية والمالية لضمان توفير دعم مُيسَّر للصناعات الثقافية.
- وضع سياسة ثقافية وطنية تُحدِّد بوضوح ما تشمله الصناعات الثقافية والإبداعية، وتُحدِّد رؤيةً لتطويرها، بما في ذلك الحوافز المالية، وحقوق العمل، والشراكات الدولية.
- إنشاء 'مركز شامل' للصناعات الثقافية والإبداعية، يُتيح للفاعلين في المجال الثقافي الوصول إلى معلومات عن فُرَص التمويل، والمتطلّبات التنظيمية، والضرائب، ومنافع الضمان الاجتماعي.

تحسين عملية جمع البيانات والتخطيط القطاعي

إنَّ غياب إحصاءات منتظمة وموثوقة حول إسهام القطاع الثقافي في الاقتصاد اللبناني يُصعِّب من المساعي الرامية إلى تطويره. فمن دون بيانات، يُواجه صانعو السياسات صعوبةً في قياس نموّ القطاع أو احتياجاته.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- إجراء تقييمات سنوية للأثر الاقتصادي للصناعات الثقافية والإبداعية لتتبُّع مساهمتها في الناتج المحلّي الإجمالي، والتوظيف، والسياحة، باستخدام منهجيات متوافقة مع أُطُر عمل اليونسكو.
- إنشاء منصّة أو قاعدة بيانات عامة تُمكِّن المؤسّسات الثقافية، ومُنظِّمي الفعّاليات، وصانعي السياسات، من الوصول إلى الإحصاءات والاتّجاهات الأحدث في هذا القطاع.
- تشجيع الشراكات البحثية بين الجامعات والجهات الفاعلة في الصناعات الثقافية والإبداعية لجمع البيانات المتعلّقة بالأثر الاقتصادي والاجتماعي للصناعات الإبداعية وتحليلها ونشرها.

تشجيع المهرجانات كأصول اقتصادية وثقافية

تؤدّي المهرجانات دورًا محوريًّا في الهوية الثقافية وقطاع السياحة في لبنان، غير أنَّها تُعاني من تكاليف تشغيلية مرتفعة، ونقص الدعم الحكومي، وضرائب باهظة.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- تمديد موسم المهرجانات إلى ما بعد الصيف لتوزيع الفعّاليات الثقافية على مدار العام، ولا سيّما في بيروت والمناطق الساحلية من أيلول/سبتمبر إلى آذار/مارس.
- وضع جدول وطني للفعّاليات والسياحة يجمع المهرجانات الثقافية ومواقع التراث الديني والصناعات الإبداعية، ما يُسهِّل على الزوّار المحلّيين والدوليين تخطيط رحلاتهم.
- خفض الضرائب على الفعّاليات الثقافية والفنّانين الدوليين لاستقطاب فنّانين عالميين وتنشيط المشهد المهرجاني في لبنان. يمكن الإعفاءَ الضريبي أو الدعم الجزئي للفعّاليات الثقافية الكبرى أن يُشجِّع المُنظِّمين على استضافة مهرجانات ذات معايير دولية.
- تسهيل آليات التمويل لمُنظِّمي المهرجانات، بما في ذلك حوافز الرعاية، والشراكات بين القطاعَيْن، العامّ والخاصّ، والمِنَح من خلال مبادرات الدبلوماسية الثقافية مع الاتّحاد الأوروبي والعالم العربي.

دعم حقوق الفنّانين وتعزيز الطابع المهني الاحترافي

يُواجِه الفنّانون والعاملون في المجال الثقافي حالةً من عدم الاستقرار الوظيفي، وانعدام الضمان الاجتماعي، والحماية القانونية المحدودة. لم يُصدِّق لبنان على توصية اليونسكو لعام 1980 بشأن وضع الفنّان، التي تُوفِّر إطارًا لتحسين ظروف العمل في هذا القطاع.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- إقرار أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحّي للفنّانين المستقلّين والعاملين في المجال الثقافي.
- توفير إعفاءات ضريبية للعاملين في المجال الثقافي لتشجيع الاستثمار في المهن الفنّية.
- الانضمام إلى إطار عمل اليونسكو بشأن حقوق الفنّانين لمواءمة السياسات اللبنانية مع أفضل الممارسات الدولية.
- تخفيف القيود على التأشيرات وقيود التنقّل الدولية للفنّانين اللبنانيين، بغية الوصول إلى الأسواق العالمية والمشاركة في أُطُر التعاون الدولية.

تشجيع التحوُّل الرقمي وتبنّي الذكاء الاصطناعي في الصناعات الثقافية والإبداعية

تُواجِه الصناعات الإبداعية اللبنانية خطر التراجُع بسبب الفجوات التكنولوجية، وضعف البنية التحتية الرقمية، والنقص في دمج الذكاء الاصطناعي.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- تطوير برامج تدريبية في مجال الذكاء الاصطناعي لروّاد الأعمال الثقافيين، بالشراكة مع الجامعات وشركات التكنولوجيا، لتزويد الفنّانين بالمهارات اللازمة لدمج الذكاء الاصطناعي في عملية التصميم والنشر والإنتاج الإعلامي.
- توفير مِنَح للبنية التحتية الرقمية لمساعدة المؤسّسات الثقافية على تطوير تقنياتها، والانتقال إلى المنصّات الرقمية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التسويق وإنشاء المحتوى.
- تسهيل التعاون بين المؤسّسات الثقافية وشركات التكنولوجيا لتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في كلٍّ من الموسيقى والنشر والأفلام والتصميم.

تطوير التعليم والتدريب المهني في الصناعات الثقافية والإبداعية

يفتقر لبنان إلى مسارات تعليمية رسمية في مجال الإدارة الثقافية، وإدارة الفنون، وتنظيم الفعّاليات، ما يحدّ من قدرة المهنيين الشباب على دخول هذا القطاع.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- اعتماد مقرّرات دراسية مرتبطة بالصناعات الثقافية والإبداعية في الجامعات اللبنانية على مستوى ماجستير إدارة الأعمال، ومقرّرات اختيارية لطلّاب إدارة الأعمال والفنون والإدارة الفندقية.
- تطوير برامج التدريب المهني للقطاعات الإبداعية، مثل الإنتاج الإعلامي، والسياحة الثقافية، والنشر، والتصميم.
- تعزيز برامج التدريب المهني والتوجيه لمساعدة الفنّانين الشباب والعاملين في المجال الثقافي على اكتساب خبرة عملية في هذا المجال.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي

تتمتّع الصناعات الإبداعية اللبنانية بالقدرة على الاندماج في الأسواق الثقافية الخليجية والأوروبية والإقليمية، غير أنّها تفتقر إلى الدعم المؤسّسي اللازم.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- توسيع نطاق الاتّفاقيات الثقافية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي والاتّحاد الأوروبي والمنظّمات الدولية لتسهيل التمويل وبرامج التبادل والإنتاج المشترك.
- إنشاء منصّة تَواصُل للمهنيين الثقافيين اللبنانيين في الخارج لربطهم بالمؤسّسات في لبنان، من أجل تعزيز الاستثمار والتعاون.
- تشجيع مبادرات الدبلوماسية الثقافية من خلال دمج الصناعات الإبداعية اللبنانية في المعارض الدولية ومهرجانات الأفلام ومعارض الكتب.

تحسين البنية التحتية العامّة للأنشطة الثقافية والإبداعية

تُسهم تحدّيات البنية التحتية العامّة، بما في ذلك نقص وسائل النقل، وارتفاع التكاليف التشغيلية، وانقطاع التيّار الكهربائي، في عرقلة الإنتاج الثقافي وإمكان الوصول إليه.

الإجراءات المتعلّقة بالسياسات

- توسيع خيارات النقل العام إلى المواقع الثقافية والمهرجانات لتعزيز السياحة الداخلية.
- تطوير مساحات عمل مشتركة وموارد مشتركة لروّاد الأعمال الثقافيين من أجل خفض التكاليف التشغيلية.
- تشجيع البلديات على دعم الفعّاليات الثقافية المحلّية من خلال تطوير البنية التحتية، وتوفير الحوافز الضريبية، وتقديم الدعم اللوجستي.

بالتالي، ينبغي أن تُركّز التدخّلات السياساتية على تحفيز الاستثمار وتخفيف الأعباء المالية على المؤسّسات الثقافية. وتُعَدّ برامج الاحتفاظ

بالمواهب وتطويرها أساسيةً، إذ يفتقر لبنان إلى مبادرات مُنظَّمة لدعم المبدعين. ويمكن الاتّفاقيات الثنائية مع الاتّحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي أن تُتيح فُرَصًا للتمويل والتدريب وبرامج التبادل الثقافي، ما يُساهِم في سدّ الفجوة في القدرات المؤسّسية. والأهمّ من ذلك، يجب على الحكومة أن تعي أنَّ قيمة الصناعات الثقافية والإبداعية لا تقتصر على عائدات الضرائب المباشرة، إذ تُحفِّز التوظيف والسياحة والنشاط الاقتصادي، ما يُحقِّق فوائد واسعة النطاق في قطاعات متعدّدة.

يُواجِه لبنان تحدّياتٍ كبيرة، غير أنَّ الفُرَص متاحة في القطاع الثقافي المتنامي في دول مجلس التعاون الخليجي. تُوفِّر دول الخليج الاستقرار والموارد المالية ورؤية استراتيجية واضحة لتطوير صناعاتها الإبداعية. ولكنَّ هذه الدول تفتقر إلى المواهب المحلّية والمؤسّسات الراسخة، ما يدفعها إلى البحث عن الخبرات من شركاء إقليميين. وبدلًا من التعامل مع هذه الفُرَص فرديًا، يجب على المؤسّسات الثقافية اللبنانية تطوير هيكل ونطاق الدخول في شراكات مؤسّسية مع نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي. إنَّ تعزيز المؤسّسات اللبنانية وترسيخها كجهات شريكة متمكّنة في المبادرات الثقافية والإعلامية، من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة للتعاون، ما يسمح للبنان باستعادة نفوذه في الاقتصاد الإبداعي في المنطقة.

تقف الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان عند منعطف حاسم، إذ تُواجِه تحدّياتٍ هائلة وفُرَصًا غير مُستغَلَّة. وبينما لا يزال عدم الاستقرار الاقتصادي، وعدم الاستقرار السياسي، وضعف الدعم المؤسّسي تعوق تقدُّم القطاع، تُثبِت مرونة الفاعلين الثقافيين اللبنانيين وإبداعهم أنَّه من خلال التدخّلات الصحيحة، يمكن الصناعات الثقافية والإبداعية أن تلعبَ دورًا تحويليًا في التعافي الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، والتبادل الثقافي العالمي. يعتمد مستقبل الصناعات الثقافية والإبداعية في لبنان على إجراءات سياساتية جريئة ومُنسَّقة وتطلُّعية تُدرِك أنَّ القطاع ليسَ ثروةً ثقافية فحسب، بل هو أيضًا مُحفِّز للتقدُّم الاقتصادي والاجتماعي.

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies